جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٦٢١)

دراسة تحليلية لمصادر طلب وعرض العملات الأجنبية فى مصر وأثرها على قيمة العملة الوطنية

باحث رئيسى

أ. د. مجدى محمد خليفة

يوليو ٢٠٠٤

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة - مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box:11765

المحتـــويات

المبحـــــث الأول: *تحليل الواقع الراهن لمصادر طلب وعرض العملات الأجنبية في مصر*

أ.د. مجدى خليفـــــة

المبحث الثانى: تحليل مصادر طلب و عرض العملات باســـــــــتخدام نموذج المدخلات و المخرجات .

أ.د. سهير أبو العينين

المبحث الثالث : الإجراءات و السياسات المطلوبة لتحقيق الإســـــــــتقرار فى قيمـــة العملة الوطنية

أ.د. فادية عبد السلام.

مقدمة :

يعتبر سعر صرف العملة الأجنبية هو محصلة تفاعل قوي عرض وطلب علي العملة الأجنبية ، وعلي ذلك فإن تحليل مصادر الطلب والعرض للعملات الأجنبية يعتبر احد الوسائل الهامة لمعرفة تأثيرها علي العملة الوطنية . ويعكس مصادر العرض والطلب علي العملة الأجنبية بنود ميزان المدفوعات بإعتباره مخلص جيد لجميع المعاملات والصفقات بين الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي خلال العقدين الماضيين عاني ميزان المدفوعات المصري من عجز مستمر مما كان له الأثر المباشر علي إنخفاض قيمة العملة الوطنية أمام العملات الجنبية هذا بالأضافة الى حجم تجارة مصر الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية مما جعل تأثير الدولار أكبر علي الجنيه المصري . أيضا لقد شهدت الخمس سنوات الماضية تدهور كبيراً في احتياطي النقد الأجنبي لدي البنك المركزي بالإضافة الى تركز هذا الإحتياطي في الدولار ، حيث أن المتتبع لهيكل احتياطي النقد الأجنبي يلاحظ تركزه في عملة واحدة هي الدولار حيث يمثل ٨٥% من الإحتياطي وليست عدة عملات كما يجب ان يكون ، لذا فإن انخفاض الدولار في الأسواق العالمية خلال الخمس سنوات الماضية تبعة أيضا انخفاض في الإحتياطي النقدي ، هذا ويمثل الذهب وحقوق السحب الخاصة نحو ١٥ % .

ويعتبر تأثير الطلب علي العملات الأجنبية وعرضها من المشكلات المثارة الآن علي صعيد الإقتصاد القومي وتأثيرها علي العملة الوطنية وما ظهر جلبا بعد قرارات يناير ٢٠٠٣ حيث أن الملاحظ خلال فترة استقرار اسعار الصرف في مصر من ٩١ حتى نهاية التسعينات لأنه كان دور البنك المركزي قوي ومؤثر في المتغيرات المالية ولكن نظراً لزيادة الضغط علي المتغيرات المالية في نهاية التسعينات في ظل الزمات التى مر بها الاقتصاد القومي ، إنقلب الأمر وأصبح من الضرورة تخفيض العملة المحلية ، وأيضا لم يتفاعل البنك المركزي بشكل ايجابياً خلال عملة التخفيض نظراً لوجود متغيرات اخري خارجة عن نطاق سلطاته فإنخفض سعر الصرف بحدة ليصل الي ٦,١٥ جنيه للدولار بل أدي الى ظهور سوق سوداء نتيجة لأن الدولة تحاول المحافظة علي سعر الصرف من التدهور فإصبحت السوق السوداء لها سعر ٧ جنيه والسوق الموازية لها سعر وهو ٦,١٥ جنيه للدولار . ويرجع ذلك في حقيقة الأمر الى وجود طلب آخر علي العملة الأجنبية في السوق المحلي وهذا يعتبر أخطر ما في الموضوع وهو قيام بعض المؤسسات المحلية بالتعامل بالدولار بدلا من الجنيه مثل تحصيل بعض الرسوم (لبعض المدارس الخاصة والجامعات) من المواطنين مما يتسبب في طلب خفي أخر علي الدولار في السوق المحلي . ايضا يوجد بعض المؤسسات الحكومية تحصل

بعض الرسوم بالدولار وهكذا فإن هذا الطلب يأتي من السوق السوداء بالإضافة إلى عجز القطاع المصرفي من تمويل احتياجات الواردات فتلجأ البنوك للسوق السوداء لتغطية خطابات ضمان العملاء تحت بند " توفير عملة " وهكذا أصبحت للسوق السوداء قنوات تمدها وتغذيها وهذا راجع إلى ضعف قدرة الجهاز المصرفي عن لعب دوره في تجميع المدخرات المحلية واستثمارها بشكل سليم . هذا وقد كان لانخفاض سعر الفائدة في البنوك سواء علي العملة المحلية أو العملات الأجنبية الأثر العكسي، مما يجعله غير مشجع علي الادخار ، فبغض النظر عن سعر الفائدة علي العملات الأجنبية إلا إن رفع سعر الفائدة علي العملة المحلية سوف يشجع مكتنزي الدولار علي تحويله إلى عملة محلية وإخراجه من سجن الاكتناز إلى الاستثمار أي الحد من ظاهرة الدولرة والتي ظهرت خلال الآونة الأخيرة بشكل واضح ، وهذا في حد ذاته وسيلة لزيادة العرض الفعال للعملة الأجنبية حيث انه في حقيقة الأمر الاقتصاد المصري يواجه بمجموعة من المتغيرات تؤثر سلباً علي سعر صرف العملة المحلية .

وتتناول هذه الدراسة بالتحليل مصادر طلب وعرض العملات الأجنبية في مصر وأثرها علي العملة الوطنية ، وذلك لإيضاح الأسباب الحقيقية وراء الانخفاض الذي شهدته العملة الوطنية خلال الآونة الأخيرة من خلال تخليل دقيق لمصادر طلب وعرض العملات الأجنبية مستخدماً أسلوب المدخلات و المخرجات كأحد أساليب التحليل الكمية والانتهاء ببعض السياسات المقترحة لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية لهذا فإن الدراسة سوف تتناول المباحث البحثية الآتية :

المبحث الأول : تحليل الواقع الراهن لمصادر طلب وعرض العملات الأجنبية في مصر

المبحث الثاني: تحليل مصادر طلب وعرض العملات باستخدام نموذج المدخلات والمخرجات

المبحث الثالث: الإجراءات والسياسات المطلوبة لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية

فريق البحث :

أ.د / فادية محمد عبد السلام

أ.د / سهير أبو العينين

أ.د / مجدي محمد خليفة — باحث رئيسي

المعاونين:

د/ احمد إسماعيل — خبير اقتصادي

أ. عبد السلام عوض

أ. محب حسن العوضي — وزارة التجارة الخارجية

أ. نجلاء صبحي علام

المبحث الأول

تحليل الواقع الراهن لمصادر طلب وعرض العملات الأجنبية في مصر

تمهيد

ترتبط العملات الأجنبية بالسوق المحلي من خلال جانبي الصادرات والواردات سواء كانت هذه الصادرات او الواردات في صورها المنظورة أم غير المنظورة . ولهذا فإن القطاع الخارجي يعتبر هو القطاع الحاكم عند الحديث عن سعر صرف العملة المحلية ، لهذا فإن العوامل المحددة لعرض وطلب العملات الأجنبية ترتبط برصيد المبادلات بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي سواء كان ذلك في صورة منظورة ام صورة غير منظورة ، ويعكس ذلك في حقيقة الأمر الميزان التجاري وميزان المعاملات الرأسمالية والذي يلخصها ميزان المدفوعات.

ويمثل الطلب علي العملات الأجنبية جانب مدفوعات الواردات سواء كانت سلعية أم خدمية بينما يمثل جانب عرض العملات الأجنبية جانب متحصلات الصادرات وسنحاول في هذا الجزء من الدراسة تحليل دقيق لكلا الجانبين وإيضاح الفجوة التي تمثل المصدر الحقيقي للضغط علي قيمة العملة المحلية .

أولا : مصادر الطلب علي العملات الأجنبية

تتنوع مصادر الطلب علي العملات الأجنبية في مصر بين الواردات السلعية والواردات الغير سلعية حيث يوضح جدول رقم (١) تطور الواردات السلعية والغير سلعية خلال الفترة من ١٩٩٧/٩٦ وحتى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ والتى تشير الى الأتي :

- ان الواردات السلعية تحتاج سنويا نحو ١٤,٣ مليار دولار كمتوسط الفترة ٩٧-٢٠٠٢ ارتفعت لتصل أعلاها عام ١٩٩٨ حيث بلغ احتياج الواردات السلعية من العملة الأجنبية نحو ١٦,٥مليار دولار وانخفضت ليصل الى أدني حد لها عام ٢٠٠٢ حيث بلغ احتياج الواردات السلعية من العملة الأجنبية نحو ١٢,٥% مليار دولار .

جدول رقم (١)

تطور مدفوعات الواردات خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢ "مليون دولار"

البيان	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	متوسط الفترة	%
- جملة مدفوعات الواردات السلعية	١٣٢٣٣	١٦٥٠٢	١٦٠١٨	١٤٠١٥	١٢٦٣٣	١٢٥٢٤	١٤٣٠٦	١٠٠
- واردات الوقود	٢١٤	٣١٤	٥١٠	١٠٢٢	٥٧١	٤٤٠	٥١٢	%٣,٦
- واردات مواد خام	١٧٠٧	٢١٦٩	٢١٧٩	١٧٠٤	١٦٦٥	١٨٥٠	١٨٧٩	%١٣
- واردات السلع الوسيطة	٥٦٣٦	٧٤٠٠	٧١٤٢	٥٦٠٧	٥١٣٦	٤٨٦١	٥٩٦٤	%٤٢
- واردات السلع الاستثمارية	٣٣٣٩	٢٨٥٨	٢٨١٢	٢٥٣٥	١٩٩٩	١٦٣٨	٢٥٣٠	%١٨
- واردات سلع استهلاكية	٢٣٣٧	٢٦٨٠	٢٦٤٥	٢٥٢٨	٢٣٩٩	٢٥٠٠	٢٥١٥	%١٨
منها سلع معمرة،	٥١٨	٥١٣	٣٩٢	٣٥٨	٣٢٦	٣٣٩	٤٠٨	١٦
سلع غير معمرة	١٨٢٠	٢١٦٧	٢٢٥٠	٢١٦٩	٢٠٧٣	٢١٦١	٢١٠٧	٨٤
- واردات المناطق الحرة	٠٠٠	١٠٨٢	٧٣٠	٦١٩	٨٦٣	١٢٣٥	٩٠٦	%٥,٤
جملة مدفوعات الخدمات	٥٥٢٣	٥٤٠٦	٥٤١٠	٥٤٢٦	٥٩٥٣	٥٩٢٥	٥٦٠٧	
جملة المدفوعات	١٨٧٥٦	٢١٩٠٨	٢١٤٢٨	١٩٤٤١	١٨٥٨٦	١٨٤٤٩	١٩٧٦١	
معدل النمو %	--	١٩,٨	- ٢,٢	- ٩,٣	- ٤,٣	- ٠,٧	٠,٠٦	

* المصدر : حسب وجمع من خلال : وزارة التجارة الخارجية ـ النشرة الاقتصادية من خلال بيانات ميزان المدفوعات ـ اعداد متفرقة .

- تتوزع الواردات السلعية ما بين واردات مواد خام وواردات سلع وسيطة وواردات سلع استثمارية وسلع استهلاكية ولكن يلاحظ الأتي :

* ان واردات السلع الوسيطة وهي السلع التى تدخل في عملية الانتاج هي أشد الواردات احتياجا للعملة الأجنبية وتبلغ احتياجاتها من النقد الأجنبي نحو ٥,٩٦ مليار دولار سنوياً خلال الفترة ٩٧-٢٠٠٢ ويمثل احتياجها نحو ٤٢% من جملة احتياجات الواردات من النقد الأجنبي . ويلاحظ ان احتياجات الواردات الوسيطة اعلي حد لها عام ١٩٩٨ حيث بلغت احتياجاتها من النقد الأجنبي نحو ٧,٤ مليار دولار انخفضت لتصل أقل احتياج لها عام ٢٠٠٢ حيث بلغ احتياجات الواردات الوسيطة من النقد الأجنبي نحو ٤,٨٦ مليار دولار .

* أيضا نجد ان واردات السلع الاستثمارية والاستهلاكية تحتاج الي نحو ٣٦% من جملة احتياجات الواردات الاجمالية حيث بلغ احتياج الواردات من السلع الاستثمارية نحو ٢,٥مليار دولار كمتوسط الفترة ٩٧-٢٠٠٢.

* بلغت أعلي احتياجات من العملة الأجنبية عام ١٩٩٨ للواردات من السلع الاستهلاكية حيث بلغت نحو ٢,٨٦ مليار دولار انخفضت أيضا لتصل الى أدني حد لها عام ٢٠٠١ لتصل نحو ٢,٤مليار دولار ، والملاحظ أيضا ان الواردات الاستهلاكية من السلع غير المعمرة تصل الى نحو ٨٤% من قيمة الواردات الاستهلاكية في حين السلع المعمرة تصل الى نحو ١٦% من قيمة الواردات الاستهلاكية خلال الفترة محل الدراسة .

* في حين نجد ان الواردات من السلع الاستثمارية بلغت أقصي احتياجات لها عام ١٩٩٧ حيث بلغ احتياجها من العملات الأجنبية نحو ٣,٣٤ مليار دولار انخفضت لتصل عام ٢٠٠٢ أقل حد لها حيث بلغ احتياجها من العملة الأجنبية نحو ١,٦ مليار دولار بانخفاض بلغ نحو ٥٢% .

* أيضا بلغ احتياج الواردات من المناطق الحرة نحو ٩٠٦ مليون دولار كمتوسط الفترة ٩٧-٢٠٠٢ بلغ أقصاه عام ٢٠٠٢ حيث بلغ نحو ١,٢٤ مليار دولار وأدناه عام ٢٠٠٠ حيث بلغ نحو ٦١٩ مليون دولار .

علي الجانب الآخر أنه يوجد جانب آخر للطلب علي العملة الأجنبية وهو جانب مدفوعات الخدمات (النقل – السفر – دخل الاستثمار وغيرها) نجد انه يبلغ نحو ٥,٦ مليار دولار كمتوسط الفترة ٩٧-٢٠٠٢ يصل

اقصاه عام ٢٠٠٢ حيث يبلغ الطلب علي العملة الأجنبية نحو ٥,٤ مليار دولار ، وهكذا نجد ان الطلب علي العملات الأجنبية سواء لمدفوعات الخدمات أو مدفوعات الواردات السلعية نحو ٢٠ مليار دولار سنوياً خلال الفترة ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٢ وتذبذت بين الصعود والهبوط حول ٢٠ مليار دولار سنوياً بمعدل نمو سنوي ٠,٠٦% .

وبتحـــليل بيانات الطلب علي العملة الأجنبية كمدفوعات الواردات الغير منظورة (الخدمات) ونجدها كما تتضح من بيانات ميزان المدفوعات كالتالي :

- مدفوعات للنقل
- مدفوعات للسفر
- مدفوعات للاستثمار الأجنبي في مصر مباشر وغير مباشر في صورة فوائد وأقساط
- مصروفات حكومية
- مدفوعات أخري

ونجد ان مدفوعات النقل تمثل نحو ٣٨٢ مليون دولار كمتوسط الفترة الزمنية وتمثل نحو ٦,٨% من جملة مدفوعات الخدمات بينما نجد ان مدفوعات السفر تبلغ متوسط نحو ١,٢ مليار دولار تمثل نحو ٢١,٤% من جملة المدفوعات للواردات الخدمية – أيضا دخل الاستثمار يبلغ متوسط الفترة محل الدراسة نحو ٩٠٠ مليون دولار تمثل نحو ١٦% تقريباً .

بينما تبلغ المصروفات الحكومية نحو ٥٩٩ مليون دولار تمثل نحو ١٠,٧من جملة المدفوعات الخدمية ، وتأتي المدفوعات الأخرى تقريباً في المركز الأول من حيث الأهمية النسبية حيث تبلغ في المتوسط خلال الفترة ٩٧-٢٠٠٢ نحو ٢,٥مليار دولار تمثل نحو ٤٥% من جملة المدفوعات الخدمية ، بل وتأخذ اتجاها عاماً متزايدا خلال الفترة محل الدراسة حيث تصل في أول الفترة الى نحو ١,٩مليار دولار ترتفع لتصل في نهاية الفترة الى ٣,٢ مليار دولار بزيادة بلغت نحو ٦٨% .

وبالرغم من ان المدفوعات الأخري تمثل نحو ٤٥% من جملة المدفوعات الخدمية إلا انه لا يوجد بيان تفصيلي لها في أى من النشرات الرسمية .

ثانيا : مصادر عرض العملات الأجنبية في مصر

تتنوع مصادر عرض العملات الأجنبية في مصر (تنوع محدود) ، حيث تتركز في عدة انشطة وهي علي الترتيب متحصلات من الصادرات السلعية (٢٨%) متحصلات تحويلات (٢٠,٦%) ، متحصلات من السياحة والسفر (١٧,٢%) والمصادر الثلاثة تمثل نحو ٦٥,٨% من جملة متحصلات مصر من العملات الأجنبية .

ويشير جدول رقم (٢) الى هذه المصادر والتى تصل الي ٨ مصادر منهم ثلاث مصادر تمثل نحو ٦٥,٨ % من جملة المتحصلات والتى تبلغ في متوسطها ٢١,٢١ مليار دولار خلال الفترة محل الدراسة والذي يعني وجود فائض كمتوسط الفترة يبلغ نحو ١,٤ مليار دولار .

أيضا يوضح الجدول ان متحصلات العملة الأجنبية من الصادرات السلعية خلال الفترة محل الدراسة تبلغ نحو ٥,٩مليار دولار ، تصل اعلاها عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ حيث تبلغ نحو ٧,١ مليار دولار وادناها في بداية الفترة محل الدراسة حيث تبلغ نحو ٤,٤ مليار دولار عام ١٩٩٩/٩٨ ، وهذا يشير ايضا الى ان عرض النقد الأجنبي من الصادرات السلعية يأخذ اتجاهاً عاماً متزايداً خلال الفترة محل الدراسة .
أيضا نلاحظ ان متحصلات المجتمع المصري من العملة الأجنبية من ايرادات قناة السويس تبلغ نحو ١,٨ مليار دولار كمتوسط الفترة محل الدراسة تصل اعلاها في بداية الفترة حيث تبلغ ١,٩ مليار عام ٩٦/ ١٩٩٧ وادناها في عام ١٩٩/٩٨ وتصل فى ٢٠٠٢/٢٠٠١ نحو ١,٨مليار دولار مما يشير الى انها تأخذ اتجاهاً عاماً متناقصاً خلال الفترة محل الدراسة وتمثل نحو ٨,٥% من مصادر عرض العملات الأجنبية في مصر .
وعرض العملات الأجنبية من متحصلات السياحة تبلغ نحو ٣,٦مليار دولار كمتوسط الفترة محل الدراسة وتأخذ اتجاهاً عاماً متزايداً خلال الفترة محل الدراسة حيث تصل أعلاها عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ حيث تبلغ متحصلات السياحة والسفر نحو ٤,٣ مليار دولار وأدناها عام ١٩٩٨/٩٧ لتصل الى نحو ٢,٩ مليار دولار يشير الجدول الى ان دخل الاستثمار يساهم في عرض العملات الأجنبية بنحو١,٨ مليار دولار كمتوسط الفترة ولكن يأخذ اتجاهاً عاماً متناقصاً خلال الفترة محل الدراسة حيث يصل اعلي مساهمة له في بداية الفترة حيث تبلغ مساهمته نحو ٢ مليار دولار تناقصت لتصل في نهاية الفترة محل الدراسة الى نحو ٠,٩ مليار دولار .

جدول رقم (٣)

تطور متحصلات العملة الاجنبية خلال الفترة ١٩٩٧/٩٦-٢٠٠٢/٢٠٠١ "مليون دولار"

البيـــان	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	متوسط الفترة	
								%
متحصـــلات صـــادرات سلعية	٥٣٤٥	٥١٢٨	٤٤٤٥	٦٣٨٨	٧٠٧٨	٧١٢١	٥٩١٨	٢٨
متحصـــلات قناة السويس	١٨٤٩	١٧٧٦	١٧٧١	١٧٨١	١٨٤٣	١٨٢٠	١٨٠٧	٨,٥
متحصـــلات نقل	٦٨٦	٦٨١	٨٦٦	٨٥٤	٨٦١	٨٩٥	٨٠٧	٣,٨
متحصـــلات الســـياحة والسفر	٣٦٤٦	٢٩٤١	٣٢٣٥	٤٣١٤	٤٣١٧	٣٤٢٣	٣٦٤٦	١٧,٢
دخـــــل الاستثمار	٢٠٥٢	٢٠٨١	١٩٣٣	١٨٣٣	١٨٥٠	٩٣٨	١٧٨١	٨,٤
متحصـــلات حكومية	٢١٦	٣٠٣	٣٠٨	١١٠	١٩٠	١٨٨	٢١٩	١
متحصـــلات أخري	٢٧٩١	٢٦٧٣	٢٩١٣	٢٥٣٥	٢٦٣٦	٢٣٥٤	٢٦٥٠	١٢,٥
متحصـــلات تحويلات	٤١٤٥	٤٦٠٠	٤٨٦٩	٤٦٨٠	٣٧٤٢	٤٢٥٢	٤٣٨١	٢٠,٦
اجمالـــــي المتحصلات	٢٠٧٣٠	٢٠١٨٣	٢٠٣٤٠	٢٢٤٩٥	٢٢٥١٦	٢٠٩٩١	٢١٢٠٩	١٠٠
معدل النمو	-	- ٢,٦%	٠,٨٠%	١٠,٦%	٠,٠٩%	- ٦,٨%	٠,٣٠%	-

* المصدر : وزارة التجارة الخارجية – النشرة الأقتصادية – اعداد متفرقة ..